

تحرك عاجل

حرمان مُخرج مسجون لاستخدام المُخدِّرات من الرعاية الصحية

يعاني المُخرج التونسي عصام بوقرة، المسجون منذ 24 أوت/آب 2021 على خلفية تهمة استخدام وحياسة القنب الهندي (الزطلة) من نزيف، إلا أن سلطات السجن تمنعه من الحصول على الرعاية الصحية الكافية التي هو بأمرّ الحاجة إليها. ومن المقرر انعقاد محاكمته في 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، بعد إرجاء الجلسة الأولى التي كانت مقررة في 6 أكتوبر/تشرين الأول 2022. وفي حالة إدانته، سيواجه عصام بوقرة السجن لما يصل إلى 15 عامًا. وتدعو منظمة العفو الدولية إلى إسقاط التهمتين المُوجهتين إليه والإفراج عنه؛ إذ أن تجريم استهلاك وحياسة المُخدِّرات ينتهك عددًا من حقوق الإنسان.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

وزيرة العدل، ليلي جفال

31 شارع باب بنات، تونس العاصمة

البريد الإلكتروني: info@e-justice.tn

رقم الفاكس: +216 71 568 106

حضرة وزيرة العدل،

تحية طيبة وبعد...

نكتب إليكم للإعراب عن بالغ قلقنا بشأن استمرار احتجاز المُخرج التونسي عصام بوقرة لأكثر من عام، بتهمتين تتعلقان بالاستهلاك الشخصي للمُخدِّرات. ويُساورنا القلق إزاء رفض سلطات السجن إتاحة المجال أمامه للخضوع لكشف طبي كافٍ، على الرغم من حاجته الماسة إلى فحوصات طبية مُحددة؛

بسبب تعرّضه للتنظيف الناجم عن البواسير، وعلى الرغم أيضًا من توصيات الأطباء بخضوعه لفحوصات منتظمة لسرطان القولون. ولا يتلقى حاليًا سوى قدرًا ضئيلاً من المساعدة الطبية داخل عيادة السجن، وقد طلب عدة مرات إلى سلطات السجن عرضه على طبيب خارج السجن.

وتلقى عصام بوقرة زيارتين من والده في 3 و17 أكتوبر/تشرين الأول 2022 بسجن المراقبة في تونس العاصمة. وأخبر منظمة العفو الدولية أن نجله يعاني نزيماً منذ عدة أسابيع. ونظرًا إلى تاريخ إصابة أفراد الأسرة بسرطان القولون، الذي تسبب في وفاة والدة بوقرة، أوصى طبيب أسرته بإجراء فحص طبي بالأشعة كل ستة أشهر، ولكن سلطات السجن لم تتح أمامه أي فرصة، منذ اعتقاله، للخضوع للكشف الطبي اللازم؛ إذ أن المرفق الطبي بالسجن غير مُجهّز بالمعدّات اللازمة لإجراء الفحوصات التي يحتاجها، مثل التصوير بالأشعة أو عمليات التنظير للقولون. وطلب عصام بوقرة عدة مرات منذ أبريل/نيسان 2022 أن يُعرض على طبيب مؤهل خارج السجن، إلا أن سلطات السجن تجاهلت طلباته. وتعتبر منظمة العفو الدولية أن تجريم استخدام المُخدّرات وحيازتها يُشكّل انتهاكًا لحقوق الإنسان.

وقد تبين أن حظر المُخدّرات وتجريمها لم ينجح في الحدّ من استخدام المُخدّرات وتوافرها على مدى أعوام، بل قوّضًا، بدلاً من ذلك، حقوق ملايين الأشخاص، وفأقما مخاطر استخدام المُخدّرات وأضرارها، وزادا من وتيرة حالات العنف المتعلقة بأنشطة أسواق المُخدّرات غير المشروعة. وتدعو منظمة العفو الدولية الدول إلى اعتماد نماذج جديدة لمكافحة المُخدّرات، تضع حماية صحة الأشخاص وحقوقهم الإنسانية الأخرى في صميم أولوياتها، وتشمل نزع الصفة الجرمية عن استخدام المُخدّرات وحيازتها للأغراض الشخصية، والتوسّع في تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية الأخرى لمعالجة المخاطر المتعلقة بالمُخدّرات، والتي أظهرت آثارها النافعة على الصحة العامة والأمن العام وحقوق الإنسان. ومن المقرر انعقاد محاكمة عصام بوقرة في 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، بعدما أُرجئت أولى جلساتها التي كانت مقررة في 6 أكتوبر/تشرين الأول 2022. وفي حالة إدانته، سيواجه عصام بوقرة السجن لما يصل إلى 15 عامًا.

ونحث حضرتكم على إسقاط التهمتين المُوجّهتين إلى عصام بوقرة، والإفراج عنه؛ إذ يُحتجّز لمجرد استخدام المُخدّرات. وريثما يُفرج عنه، نحثكم على السماح له بالحصول على الرعاية الطبية التي تتطلبها حالته، بما في ذلك الرعاية خارج السجن. وتدعو السلطات التونسية أيضًا إلى إجراء مراجعة شاملة لجميع القوانين والسياسات بشأن المُخدّرات، التي تتضمن القانون عدد 52 لسنة 1992

المتعلق بالمُخَدِّرات، تمهيداً لنزع الصفة الجرمية عن استخدام المُخَدِّرات وحيازتها للأغراض الشخصية،
وضمن التوسُّع في تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية الأخرى لمعالجة المخاطر المتعلقة باستخدام
المُخَدِّرات .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

عصام بوقرة مُخرج تونسي من القيروان يبلغ من العمر 39 عامًا. وبعدما دَرَس التصميم الجرافيكي في تونس، سافر إلى الولايات المتحدة ليُواصل سعيه وراء شغفه، وليُدْرَس السينما في لوس أنجلوس. وقد أخرج بوقرة عدة مسلسلات على قنوات التلفزيون التونسي والجزائري؛ ونال شهرته من فيلمه القصير، "فراشة"، الذي تدور أحداثه حول صبي من القيروان، مدينة تونسية مفقّرة ومحافظة، يقرّر أن يسعى وراء شغفه على الرغم من رفض واستهجان جميع من حوله. وقد فُوبل فيلم "فراشة" بإشادة النقاد، وفاز [بوقرة](#)، بينما كان في السجن، بجائزة "القبة الذهبية" عن أفضل فيلم قصير في النسخة الثانية من مهرجان "فيلم الأول" بباريس (Mon Premier Film Festival) في باريس لعام 2022.

وأستُدعي عصام بوقرة للاستجواب للمرة الأولى في 20 سبتمبر/أيلول 2021. وأخضعت السلطات التونسية لاختبار تحليل البول للكشف عن تعاطي المُخدّرات، ما يُعد انتهاكًا لحقه في الخصوصية. وفَتّشت الشرطة أيضًا هاتفه وعثرت على ما زعمت أنها "صور تُثير شكوكًا تتعلق باستهلاك المُخدّرات". وصادرت هاتفه وحاسوبه وفَتّشت منزله أيضًا.

ويواجه عصام بوقرة تهمتين بموجب الفصلين 4 و5 من القانون عدد 52 لسنة 1992 المتعلق بالمُخدّرات (القانون عدد 52)؛ فيُنص الفصل 4 على أن "يُعاقب بالسجن من عام إلى خمسة أعوام وبخطية من ألف إلى ثلاثة آلاف دينار (حوالي 900 دولار أمريكي) كل من استهلك أو مسك لغاية الاستهلاك الشخصي نباتًا أو مادة مُخدّرة". وينص الفصل 5 على أن "يُعاقب بالسجن من ستة أعوام إلى عشرة أعوام وبخطية حتى عشرة آلاف دينار (حوالي 4500 دولار أمريكي) كل من قام بأعمال الزراعة أو الحصاد أو الإنتاج أو المسك أو الحيازة أو الملكية أو العرض أو النقل أو التوسط أو الشراء أو الإحالة أو التسليم أو التوزيع أو الاستخراج أو التصنيع للمواد المُخدّرة بنية الإتّجار فيها في غير الأحوال المسموح بها قانونًا". ولم تقدم السلطات أي أدلة تُثبت تورّطه في الإتّجار في المُخدّرات أو نيته لبيعها أو التربُّح منها. وفي حالة إدانته، سيواجه عصام بوقرة السجن لمدة تصل إلى 15 عامًا.

وتُجسد المحنة التي يقاسيها عصام بوقرة معاناة آلاف الأشخاص المحرومين من حريتهم داخل سجون تونس، لمجرد استخدام المُخدّرات؛ فوفقًا لما جاء في آخر [تقارير](#) منظمة "محامون بلا حدود"، أُحتجز أكثر من 2500 شخص على خلفية جرائم متعلقة بالمُخدّرات في 2019، وأُحتجز 60% منهم فيما

يتعلق باستهلاك المُخدِّرات. وإضافة إلى ذلك، يُعدّ اكتظاظ السجون مشكلة قائمة في تونس منذ أمد طويل، مع تخطي أعداد النزلاء بالفعل [للطاقة الاستيعابية](#) القصوى للسجون؛ إذ تأوي 18 ألف منشأة سجنية حوالي 22 ألف سجين، يُحتَجَز كثيرون منهم على خلفية جرائم متعلقة بالمُخدِّرات. ووثَّقت منظمات المجتمع المدني التونسية والدولية مجموعة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان التي سهَّلت قوانين المُخدِّرات العقابية المجال أمام ارتكابها، وتضمنت تلك الانتهاكات [اعتداءات](#) بدنية ولفظية من جانب ضباط الشرطة. وعلى الرغم من التعديلات التي أُجريت في 2017 على القانون عدد 52 لسنة 1992، للحدِّ بصورة أساسية من اكتظاظ السجون، لا تزال انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن هذا القانون تُرتكب بلا هوادة.

وتُعَارِض منظمة العفو الدولية الحظر المُطلق للمُخدِّرات؛ فقد تعمَّدت الحكومات، بواسطة الحظر المُطلق، معاقبة ملايين الأشخاص لمنعهم من استخدام المُخدِّرات وردع الآخرين عن استخدامها، واعتدت عليهم بعنف ووصمتهم ووسَّمتهم بصبغة شيطانية. وتدعو منظمة العفو الدولية، عوضًا عن ذلك، السلطات التونسية إلى إتِّباع نهج مختلف قائم على احترام القانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، لضمان حماية سياسات مكافحة المُخدِّرات للأشخاص، لا إيذائهم. وتدعو المنظمة أيضًا السلطات التونسية إلى تبني نماذج جديدة لمكافحة المُخدِّرات، تضع حماية صحة الأشخاص وحقوقهم الإنسانية الأخرى في صميم أولوياتها، وتشمل نزع الصفة الجرمية عن استخدام المُخدِّرات وحيازتها وزراعتها للأغراض الشخصية، والتنظيم الفعَّال للمُخدِّرات، بما يتيح قنوات قانونية آمنة لأولئك المسموح لهم بالحصول عليها. ويجب أن يُصاحِب هذه السياسات التوسُّع في تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية الأخرى لمعالجة المشكلات المتعلقة بالمُخدِّرات، والتدابير الأخرى الرامية إلى معالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية الكامنة التي تؤدي بالأشخاص إلى الانخراط في تجارة المُخدِّرات مثل الفقر والتمييز والبطالة وتدهور الصحة والحرمان من التعليم وعدم توفُّر المسكن.

وجاءت الدعوة ذاتها أيضًا من مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع [بالصحة](#)، الذي أوصى الدول الأعضاء بـ "[القيام] بإصلاح القوانين المحلية لنزع الصفة الجنائية عن حياة المُخدِّرات وتعاطيها أو إلغاء العقوبات المفروضة عنهما وزيادة فرص الحصول على الأدوية الأساسية الخاضعة للمراقبة". وعلاوة على ذلك، أوصى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة الدول في آخر [دراساته](#) التي نُشِرت في 18 ماي/أيار 2021 بـ "الإفراج الفوري عن الأشخاص

المُحتَجِّزِينَ فقط بتهمة تعاطي المُخدِّرات أو حيازتها لأغراض الاستخدام الشخصي، ومراجعة أحكام الإدانة الصادرة بحقهم بهدف شطبها من سِجَلاتهم العدلية".

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الفرنسية أو الإنكليزية

يمكنكم استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 2 جانفي/كانون الثاني 2023

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: عصام بوقرة (صيغ المذكر)